

ضمان تكافؤ الفرص بتحقيق الدمج المدرسي للمعاق

ضرورة إعداد مناهج وبرامج ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة



يكون مجرد مساحيق بيداغوجية وتربوية تحمل في طياتها الاستجابة لطلبات خارجية أكثر منها الاهتمام الحقيقي والفعلية بهذه الفئة الخاصة.

إن الإجابة عن هذا السؤال يقضي أولا وقبل كل شيء تقديم كفايات وتعلمات هؤلاء الأطفال طيلة فترات مزاولتهم للممارسة التعليمية والحصول على المعلومات والمعطيات التي تؤكد تطورهم ونموهم أو بقائهم على حالتهم الأولى دون أدنى تغيير.

تكوين مستمر

ولإشارة، فإن إحداث مثل هذه الأقسام بالمؤسسات التعليمية الابتدائية لا يكفي لكي نغير اهتمامنا لهذه الفئة، بل يتطلب الأمر، أولا وقبل كل شيء، بناء وإعداد مناهج وبرامج وخلق فضاءات خاصة وملائمة تتوفر فيها شروط إجراء وتحقيق وضعية بيداغوجية تستجيب لقدرات وإمكانات هؤلاء إضافة إلى انتقاء أساتذة تتوفر فيهم شروط التعامل الإيجابي مع هذه الفئة وتمكين هؤلاء الأساتذة من تكوين مستمر مبنى وهادف يجعلهم قادرين على ممارسة مهامهم بفعالية وفاعلية.

وقد صادفنا العديد من الأسر التي لها أطفال يعانون إعاقة خفيفة أو متوسطة لم يتمكن من جعلهم يستفيدون من مقاعد هذه المؤسسات، كما أننا وجدنا بعض الجمعيات ذات الأهداف الخاصة بهؤلاء الأطفال المحتاجين تقوم بأنشطة وممارسات لا ترقى إلى مستوى فعل هذه الفئة في وضعها الثابت والهادف إلى وضع يضمن لها حق الاشتغال والتمتع بنفس الحقوق التي هي للأسوياء.

ومعلوم أن عملية انتقاء الأطفال المستفيدين من ولوج هذه الأقسام، يحتكم إلى مجموعة من الاعتبارات، ويتحكم فيه معايير ومقاييس دقيقة، إذ يتم وضع الملفات لدى الإدارة المعنية، ثم تتكفل لجنة مختلطة، تضم أطباء في الطب العام والطب النفسي وطب الراس والصحة المدرسية وبريية اجتماعية ومروضة النطق ومسؤولين عن التخطيط والشؤون التربوية والمدرسين المستقبليين والمؤطرين، ويتم التركيز والنظر، بشكل دقيق، إلى نوعية الإعاقة والتي يفترض أن تكون خفيفة تجعل الطفل قادرا على الاعتماد على نفسه ولا يشكل خطرا على بقية زملائه.

وعلاوة على ذلك، أقدمت أكاديمية جهة دكالة عبدة للتربية والتكوين على إحداث أقسام لبعض المؤسسات الابتدائية خصصتها للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتمدت، في ذلك، على تحديد مجموعة من الأشخاص الذين يعانون حالات فيزيولوجية أو سيكولوجية خفيفة أو متوسطة تمكنهم من الاندماج في الوسط السوسيو اقتصادي عن طريق تمكينهم من كفايات أساسية معينة، والواقع أن هذه المحاولة همت مدارس تابعة للإعاق الجديدة وازمور وخلصت نقاشا واسعا في أوساط عائلات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمربين والسيكولوجيين، انصب حول الكثير من القضايا والمشاكل التي تعانيتها هذه الفئة وتحتاج إلى إيجاد حلول مناسبة لها ومن بينها البحث عن مقاعد داخل المؤسسات التعليمية العمومية، تمكنها من التحكم في التعلم اعتمادا على برامج ومناهج دراسية معدة من طرف متخصصين وتهدف إلى إدماج المعيقين في النسيج الاجتماعي ومساعدتهم على تجاوز الكثير من العقائل والصعوبات التي تعترض مسارهم الحياتي وتزيد من حدة تنامي الاضطرابات الفيزيولوجية والنفسية لديهم وهو ما يدفع إلى التساؤل مع الكثير من الباحثين والمهتمين بالموضوع ببالجهد، هل فعلا حققت هذه المحاولة الأهداف المتوخاة منها وجعلت هذه العناصر التي ولجت المدرسة التعليمية، تعرف نوعا من الترقى الدراسي والنمو المعرفي ونسجها بالفعل الإقدام التدريجي على مزاولة الكثير من المهام والوظائف التي كانت مستعصبة عليها؛ أم لا يبدو أن

ولقد كانت أكاديمية جهة دكالة عبدة للتربية والتكوين على إحداث أقسام لبعض المؤسسات الابتدائية خصصتها للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتمدت، في ذلك، على تحديد مجموعة من الأشخاص الذين يعانون حالات فيزيولوجية أو سيكولوجية خفيفة أو متوسطة تمكنهم من الاندماج في الوسط السوسيو اقتصادي عن طريق تمكينهم من كفايات أساسية معينة، والواقع أن هذه المحاولة همت مدارس تابعة للإعاق الجديدة وازمور وخلصت نقاشا واسعا في أوساط عائلات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمربين والسيكولوجيين، انصب حول الكثير من القضايا والمشاكل التي تعانيتها هذه الفئة وتحتاج إلى إيجاد حلول مناسبة لها ومن بينها البحث عن مقاعد داخل المؤسسات التعليمية العمومية، تمكنها من التحكم في التعلم اعتمادا على برامج ومناهج دراسية معدة من طرف متخصصين وتهدف إلى إدماج المعيقين في النسيج الاجتماعي ومساعدتهم على تجاوز الكثير من العقائل والصعوبات التي تعترض مسارهم الحياتي وتزيد من حدة تنامي الاضطرابات الفيزيولوجية والنفسية لديهم وهو ما يدفع إلى التساؤل مع الكثير من الباحثين والمهتمين بالموضوع ببالجهد، هل فعلا حققت هذه المحاولة الأهداف المتوخاة منها وجعلت هذه العناصر التي ولجت المدرسة التعليمية، تعرف نوعا من الترقى الدراسي والنمو المعرفي ونسجها بالفعل الإقدام التدريجي على مزاولة الكثير من المهام والوظائف التي كانت مستعصبة عليها؛ أم لا يبدو أن

أقسام مدمجة

ولقد كانت أكاديمية جهة دكالة عبدة للتربية والتكوين على إحداث أقسام لبعض المؤسسات الابتدائية خصصتها للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتمدت، في ذلك، على تحديد مجموعة من الأشخاص الذين يعانون حالات فيزيولوجية أو سيكولوجية خفيفة أو متوسطة تمكنهم من الاندماج في الوسط السوسيو اقتصادي عن طريق تمكينهم من كفايات أساسية معينة، والواقع أن هذه المحاولة همت مدارس تابعة للإعاق الجديدة وازمور وخلصت نقاشا واسعا في أوساط عائلات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمربين والسيكولوجيين، انصب حول الكثير من القضايا والمشاكل التي تعانيتها هذه الفئة وتحتاج إلى إيجاد حلول مناسبة لها ومن بينها البحث عن مقاعد داخل المؤسسات التعليمية العمومية، تمكنها من التحكم في التعلم اعتمادا على برامج ومناهج دراسية معدة من طرف متخصصين وتهدف إلى إدماج المعيقين في النسيج الاجتماعي ومساعدتهم على تجاوز الكثير من العقائل والصعوبات التي تعترض مسارهم الحياتي وتزيد من حدة تنامي الاضطرابات الفيزيولوجية والنفسية لديهم وهو ما يدفع إلى التساؤل مع الكثير من الباحثين والمهتمين بالموضوع ببالجهد، هل فعلا حققت هذه المحاولة الأهداف المتوخاة منها وجعلت هذه العناصر التي ولجت المدرسة التعليمية، تعرف نوعا من الترقى الدراسي والنمو المعرفي ونسجها بالفعل الإقدام التدريجي على مزاولة الكثير من المهام والوظائف التي كانت مستعصبة عليها؛ أم لا يبدو أن

بإدماجهم بالإعدادي، إلا أنهم لم يستطيعوا مواكبة باقي زملائهم لعدة اعتبارات منها، غياب برامج ومناهج تلي حاجاتهم وانقار الأساتذة لتكوين خاص يهتم بهذه الفئة.

اقتراحات وبدائل

وللتغلب على صعوبة الدمج المدرسي بالتعليم العمومي، كانت وزارة التربية الوطنية قد اتفقت مع مصالح التعاون الوطني لتخصيص فضاء لاستقبال هذه الفئة وتمكينها من تكوين حرفي ومهني يجعلها قادرة على مواكبة ومسيرة التطور الحاصل في مجال الشغل، إلا أنه ونظرا لغياب التامين، تسلمت هذه الفئة من الإعاقة ونقضت بديها منها، ليعود الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث أتوا، وعليه، فإن البرنامج الاستعجالي خص أحد

حصوله على الدعم النفسي في حين يفصل الطفل كليا عن زملائه في حالة الدمج الكلي أو النهائي. وأكد المصدر ذاته أن الهدف هو الدمج، حتى إن لم يفلح الطفل والمؤسسة في تحقيقه، فإنه على الأقل سيحقي نوعا من الاستقلال الذاتي بالاعتماد على نفسه في تدبير بعض أموره الخاصة والتوصّل إلى الكتابة والسفر والتفرّق بين الألوان والتعرف على أيام الأسبوع ومعرفة هوية والده، مشددا على أن تحقيق الأهداف كلية، يتطلب توفير مجموعة من المكنات والتجهيزات البيداغوجية، وتوحيد المفاهيم وتكاتف الجهود ما بين المؤسسة والآباء والمسؤولين من جهته، أشار أحد الأساتذة المكلفين بتعليم نوعية من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، المتعلقة أساسا بالكم والصم، أنه وبالتنسيق من الإدارة المشرفة قام بإدماج بعض التلاميذ الذين أبانوا عن استعداد ذهني وتفوق على عدة مستويات، (قام

الفئة في التعليم العمومي، لأن طبيعة هؤلاء الأطفال وحاجياتهم البيداغوجية والنفسية، يفرض أن يكون هناك تنوع واستمرارية في التكوين، إذ كيف يعقل أن يستفيد الأطفال من دروس خاصة تعتمد على مناهج وبرامج موجهة لهم وحدهم، طيلة فترة معينة، وبعد إدماجهم في المستويات التالية، يجدون أنفسهم غرباء ويعيدون كل البعد عما تدرجوا عليه، فيقطعون قبل أن يشروعوا في تنفيذ خطة الدمج المدرسي. ويرى الأستاذ الحسين الأزهبي وهو أحد المؤطرين لهذه الفئة، أن من بين أهم المشاكل التي تعترض عملية الدمج المدرسي، غياب مبدأ تكافؤ الفرص الذي تشير إليه المادة 142 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتهدف إليه منظمة اليونسكو، مشيرا إلى أن المؤسسة تعتمد طريقة الدمج الجزئي والدمج الكلي، إذ يلتحق الطفل بالمؤسسة ويظل على اتصال بزملائه بالأقسام المدمجة من أجل مواصلة

صعوبات تعترض عملية الدمج

وتعترض عملية الدمج المدرسي عدة صعوبات أجملها أحد المهتمين بالشأن التربوي في عدم القدرة على تحقيق الأهداف الكبرى والعمل على إدماج هذه

1 2 1 تلميذا بفاس يستعملون تقنيات "برايل"

المركز الاجتماعي التربوي للمكفوفين بالمدينة يعتمد المناهج التربوية لوزارة

يوفر المركز الاجتماعي التربوي للمكفوفين في حي طريق صفرو بمدينة فاس، الإيواء والدراسة لحوالي 121 تلميذا وتلميذة من مختلف المستويات الدراسية، وفق المناهج التربوية المعتمدة من قبل وزارة التربية الوطنية في مختلف مؤسساتها التعليمية. وتنسفيد تلاميذ ونزلاءه المنتميين إلى مختلف أقسام جهات فاس بولمان وتازة الحسبية تاونات ومكناس تافيلالت، من دروسهم بطريقة برايل، في مواد التعليم الأصيل دون المواد العلمية. وإن كان نزلاء هذا المركز المحدث قبل سنوات بعد تنقل المستفيدين من المركز الخيري للجمعية ببسودة، استبشروا خيرا ما استفادتهم من 10 حواسيب مجهزة ببرنامج خاص بالمكفوفين في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فهم يطمنون أن تتم الاستفادة من هذه التجهيزات وتوفير أساتذة لتلقينهم المعلومات، يطرح بشكل كبير مشكل راتبه ومن يتكفل به وما إذا كانت وزارة التربية الوطنية أو المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين أو جهة أخرى. ويؤكد مسؤول في المركز المذكور الذي يحوي جناحين واحد تربوي وآخر داخلي، أن طريقة الدراسة فيه لا تختلف عن باقي المؤسسات التعليمية شأنها شأن الامتحانات التي يجتازها المكفوفون بمساعدة أشخاص آخرين يتقنون القراءة والكتابة شريطة أن يكونوا أقل مستوى تعليمي من المجازين للامتحانات، متعينا أن يتم توفير تعويضات الأساتذة الذي يمكن أن يضطلع بمهمة تدريس المستفيدين المعلومات للاستفادة من تلك الحواسيب. وإيراز أن المركز يحوي المكفوفين وضعاف البصر بينهم نحو 60 فتاة يتابعون دراستهم في مختلف المستويات التعليمية من الأول ابتدائي إلى البكالوريا، مؤكدا أن اختيار التلاميذ والتلميذات المستفيدين من الدراسة والإيواء بالمؤسسة التي تبقى «المراقبة» التربوية بها، عادية كبقية المؤسسات، يخضع إلى مجموعة من الشروط بينها توفره على شهادة طبية مسلمة من قبل لجنة طبية تشهد بان المعنى بالمر مكفوف أو ضعيف البصر، إضافة إلى «وثائق أخرى».

ويستفيد 50 نزليا فقط من مجموع 121 بالمركز المذكور، من منحة وزارة التربية الوطنية المقررة بحوالي 700 درهم سنويا لكل تلميذ، في الوقت الذي تتكفل المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بتغطية مصاريف أكل الباقى والخصاص بين ذوي قيمة المنحة

والواجب توفيره، بالنسبة إلى المنوحين، خاصة بالنظر إلى انتماء الكثير منهم إلى مناطق بعيدة في تاونات والرشيدية وتازة وبولمان وميسور والنواحي.

وليس الوضع دائما على ما يرام داخل هذا المركز، بالنظر إلى أجواء التوتر التي سادت في وقت سابق خاصة بين الإدارة التربوية بالمؤسسة وأعضاء مكتب المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين الذين يتدخلون في اختصاصات غيرهم رغم أن «دور المنظمة معروف ومرتبط بالمساعدة وليس تقديم الأوامر والتهديد بتردد أعوان» كما حدث في سنة سابقة كان من نتائجها، حينها «تخلي حارس عام الداخلية عن ممارسة مهمته لتدخل بعض الأعضاء في اختصاصه».

وكان اتهام عضوة في المنظمة المذكورة، للتلاميذ والتلميذات بالفساد وتدخلها في الشئانة والفاضة وأشياء لا تعنيها وفي اختصاصات إدارية محضة في أحيان كثيرة، النقطة التي أفاضت الكاس ودفعت أكثر من 46 نزليا ونزيلة إلى الخروج إلى الشارع العام للاحتجاج قبالة فندق يحي مونغلوري احتجاجا على «محاولة أعضاء في مكتب المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين فرج فاس، تشويه سمعتهم»، ما أدى إلى عرقلة حركة المرور لعدة ساعات.

ولا تكرر بعض المصار أن هذا المشكل، كانت ورايع حسابات ضيقة معينة وما زالت بعض تداعياتها قائمة إلى الآن، محدثة عن توتر سببه تدخل مسؤولين في فرع المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين فرع فاس، في تخصصات الإدارة التربوية في كثير من الأحيان ودون وجه حق. وأكدت أن احتجاج التلاميذ، وقتئذ، جاء على ذلك وليس على وجود تقصير في التغذية أو النظافة أو الدراسة... مشيرة إلى أن كل الظروف متوفرة للنزلاء والنزيلات.

ويتمنى نزلاء هذا المركز الاجتماعي التربوي للمكفوفين الوحيد في مدينة فاس ونواحيها، أن ينقش ضراب التوتر ويعمل الجميع لما فيه صالح المؤسسة ونزلائها عوض التدخل في اختصاصات الآخرين، خاصة بتوفير العدد الكافي من الإساتذة المكلفين بتدريس المستفيدين ومعاملتهم على قدم المساواة، مطالبين بتكثيف جهود توفير التجهيزات الضرورية للمؤسسة على شاكلة ما تم بناؤها من سور المؤسسة وترميم المراحيض والحمامات.

حميد الأبيض (فاس)

أقسام مدمجة بأكاديمية تادلا لإدماج المعاقين

تكوين مدرسين ملمين بالمناهج النفسية والاجتماعية الحديثة

ولتجاوز الوضعية الحالية، اتخذت الوزارة الوصية على القطاع تدابير استيعابية من أجل دعم الخدمات الموجهة لفائدة الأطفال الذين تسبب إعاقته في ظهور احتياجات خاصة في ميدان التربية، إذ تم إنشاء 432 حجرة دراسية للإدماج المدرسي في مختلف الأكاديميات الجهوية مصحوبة بطرق بيداغوجية خاصة من أجل استقبال الأطفال الذين يوجدون في وضعية صعبة وبصفة خاصة الذين يعانون إعاقة نفسية أو ذهنية (18.3) في المائة) أو سمعية (13.3) في المائة) كما تم تكوين هيئة تدريس متخصصة من ميدان الإعاقة سنة 2005 (113 مدرسا و13 مفتشا و10 منسقين) وتعزيزت العملية بإبرام اتفاقية رباعية سنة 2006 بين الوزارة ومؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

وتؤكد إحصائيات رسمية، أن ما يقارب 155 ألف معاق لا يتابعون دراستهم، كما أن ولوج الأقسام الدراسية العادية ليست فرصة متاحة لكل هذه الفئة، إذ لا تهم الأقسام المدمجة المخصصة للأطفال المعاقين إلا مرحلة التعليم الابتدائي، ما يحرم أطفالا آخرين تقوفاً بنجاح من خدمات التعليم الإعدادي والتأهيلي. واستخلصت دراسات أجريت لتحديد أنواع الإعاقة جهة تادلا أنزلال، أن نوعية الإعاقة تختلف من شخص إلى آخر، إذ وكذا الإعاقة العقلية-البصرية أو الإعاقة الكلية والنطق. أما نسبة المتدربين من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فإنها لا تتعدى 4.80 في

المائة من مجموع 3709 اطفال يعانون أوضاعا صعبة، ما يتطلب استراتيجيات جبهوية محكمة تستحضر الحاجيات وتقترب الحلول المناسبة لتوفير كل متطلبات الأطفال الذين يعانون من إعاقات تحول دون اندماجهم في المجتمع. في هذا السياق، أكد مشرف تربوي أن حاجيات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالجهة تتطلب بناء 80 قسما مدمجا في سلك التعليم الابتدائي عبر تراب الجهة لفائدة الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، مع تكديده على إيلاء اهتمام خاص من لدن مختلف الجهات لتوفير متطلباتهم وإدماجهم في سيرورة المجتمع وتحديد مناهج علمي يعتمد عليه الأساتذة والمراشنة على تكوين المدرسين المكلفين بما يلزم من الاليات البيداغوجية الخاصة بهذا النوع من الأطفال المحرومين من نعمتي تعليميهما باقي أقرانهم.

واستعرض المصدر نفسه المشاكل المعيقة لتدريس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، محمدا إياها في مشاكل نفسية وعسوية وكذا مشاكل مادية مرتبطة بالأسر.

وأضاف أن بعض المدرسين في التعليم العمومي لا يقبلون الأطفال المعاقين في أقسامهم تتضاف إليها مشاكل النقل وكذا رفقيهم من قبل باقي تلاميذ الصف الدراسي وكذا رفض بعض مسؤولي المؤسسات التعليمية التعامل معهم.

وأشار المتحدث نفسه إلى بعض المشاكل المرتبطة بالمدرس كعدم إراكة لغة تخاطب الصم والبكم بسبب غياب تكوين خاص بالأطفال المعاقين، تتضاف إليه مشاكل أخرى من قبيل انعدام الكتب المدرسية الخاصة

الاجمع المتخبعون للشأن التربوي أن فئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ما زالت تعاني أوضاعا صعبة، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل لإخراجها من دائرة التهميش، إذ يبلغ عدد المعاقين في المغرب أكثر من مليون ونصف، أي بنسبة تقوى 5 في المائة من مجموع سكان المغرب وفق ما أوردته نتائج البحث الوطني حول الإعاقة. وترتفع نسبة الأطفال المعاقين في المغرب في الوسط الحضري أكثر منها في الوسط القروي. وتشير الأرقام المسجلة إلى أن ثلث الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يتمكنون من الاستفادة من حق التعليم في حين أن 55 في المائة النشيطين منهم لا يجدون عملا يضمن لهم عيشا كريما.

وتؤكد إحصائيات رسمية أن شخصا واحدا فقط من مائة مائة معاق، يتوفر على تامين يعطي التكاليف الطبية المرتبطة بإعاقته، بشكل كامل، ما يتطلب وضع إطار تشريعي شامل ومنمذج، بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين.

من جانبها، أفرد البرنامج الاستعجالي «الشروع 7» بابا خاصا بقونه بإعصاب الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ أكد في بديجته أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين أولى عناية خاصة إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حينما أشار إلى أن السلطات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين يتعين عليها الحرص على تسهيل الاندماج في الحياة المدرسية وفي الحياة العملية لفائدة الأشخاص المعاقين أو الذين يواجهون صعوبات جسدية أو نفسية أو ذهنية.

المعاق بين غلو الخطاب وبؤس الواقع

وهو الاتجاه الذي سيعززها البحث الوطني الذي قامت به كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين شراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2005، وبذلك يتوفر، لأول مرة في المغرب، بحث ميداني بمعطيات دقيقة حول الإعاقة والمعاقين بالمغرب، وكان من نتاجه أن احتلت جهة الشاوية وريفة أعلى معدل على المستوى الوطني، إذ جاء بنسبة 8.5 في المائة في الوسط الحضري، و بنسبة 7.7 في المائة في الوسط القروي، هذا علما بأن المعدل الوطني بالنسبة إلى الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة هو 4.8 في المائة، وفي الوسط القروي هو 5.7 في المائة.

وستشكل هذه المعطيات أساسا للتجاوب مع متطلباتها بإحداث أول مركز اجتماعي مختلط لتكوين المعاقين على المستوى الوطني بمدينة سطات، بمساهمة المجلس البلدي، ومجلس الجهة، وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين ومؤسسة محمد الخامس ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وحظي بشرف التدشين من طرف جلالة الملك محمد السادس يوم 5 أبريل 2005 الذي تكرم فسلم بنفسه على أول فوج الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

مختلط على المستوى الوطني، لتساءل عن دواعي إنشائه، وعن الأسباب غير الملائمة لنزاحه عن أهدافه الأصلية؟

لقد كان لإحداث هذا المركز تاريخ يعود إلى سنة 1992 تزامنا مع التحضير لإخراج القانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمعاقين رقم 05.92 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 4225 بتاريخ 20 أكتوبر 1993، حينما اجتمعت، ولقتها، المسؤولية الأولى آنذاك عن المندوبية السامية للأشخاص المعاقين بالسلطات المحلية والهيئات المنتخبة بسطات من أجل العمل على بلورة أفكار لفائدة الأشخاص المعاقين.

وهكذا سيبدأ ابتداء من سنة 1996 العمل ببرنامج تحت اسم «التأهيل المجتمعي»، وهو برنامج التأهيل المرتكز على المجتمع المحلي R.B.C، الذي، بمقتضا، يقوم جميع المتدخلين المحليين بتسهيل الولوج أمام الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات الأساسية: التربية والتكوين والصحة والشغل.

وأمام تطور القانون المتعلق بحقوق الإنسان المعاق، بدأ التحول في طريقة التفكير حول الإعاقة على أساس



المكي ناشيد ×

إلى الإعاقة شلل في إمكانيات الإنسان عن القدرة على الحركة، كان تصاب مختلف اطرافه أو بعضها، وهي تعطيل لقرائنه المختلفة؛ كان يعطل بعض أو جزء من إمكانياته العقلية، أو أن تتوقف بعض من حواسه كالسمع أو البصر أو الشم عن العمل، أو أن يحل الجهاز الصوتي المعاق القدرة على التواصل، كل هذه العوامل أو بعضها تجعل المعاق شخصا في حاجة إلى رعاية خاصة، بحيث يحتاج إلى معاملة تناسب نوع الإعاقة ودرجة حدتها عملا على إدماجهم في مؤسسات المجتمع التربوية أو التعليمية أو المهنية بشكل يهيئه للانخراط الإيجابي في المجتمع الذي ينتمي إليه في استقلال بشخصه واعتمادا على ذاته، فإلى أي حد يجد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة تلك الرعاية والعناية المخصوص عليها في الموثائق الدولية وفي القوانين المحلية، مما يساعدهم في الاندماج في المجتمع والتخلص من عوامل الإحباط والإحساس بالتهميش؟

أريد، بهذه المناسبة، أن أتوقف، ولو بإيجاز، حول تجربة ذات دلالة بجهة الشاوية وريفة، بل وبمدينة سطات تحديدا، وتتعلق بإيشاء أول مركز اجتماعي

رأي

مختلط على المستوى الوطني، لتساءل عن دواعي إنشائه، وعن الأسباب غير الملائمة لنزاحه عن أهدافه الأصلية؟

لقد كان لإحداث هذا المركز تاريخ يعود إلى سنة 1992 تزامنا مع التحضير لإخراج القانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمعاقين رقم 05.92 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 4225 بتاريخ 20 أكتوبر 1993، حينما اجتمعت، ولقتها، المسؤولية الأولى آنذاك عن المندوبية السامية للأشخاص المعاقين بالسلطات المحلية والهيئات المنتخبة بسطات من أجل العمل على بلورة أفكار لفائدة الأشخاص المعاقين.

وهكذا سيبدأ ابتداء من سنة 1996 العمل ببرنامج تحت اسم «التأهيل المجتمعي»، وهو برنامج التأهيل المرتكز على المجتمع المحلي R.B.C، الذي، بمقتضا، يقوم جميع المتدخلين المحليين بتسهيل الولوج أمام الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات الأساسية: التربية والتكوين والصحة والشغل.

وأمام تطور القانون المتعلق بحقوق الإنسان المعاق، بدأ التحول في طريقة التفكير حول الإعاقة على أساس